عامل الزمان وأثره في قبول الحديث

م.د. إبراهيم جمعة عيسى خلف*
dr .ibrahem.j@tu.edu.iq

ملخص البحث:

بذل المحدثون جهودا مضنية في مقاومة الخطأ والدس والافتراء على حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكان من ثمار هذه الجهود نشوء مصطلح الحديث وعلومه التي وضعتِ القواعد والأصول لتصحيح الأخبار ونقدها نقدًا علميًا.

ويعمد هذا البحث لبيان جهود علماء المسلمين في استعمال الزمان كمحددٍ لكثير من المفاهيم والمصطلحات في علم الحديث، وكضابطٍ للقواعد التي تشكل البنيان الأساسي لهذا العلم.

والكشف عن بعض المباحث الحديثية التي يرتبط فيها قبول الحديث بالعامل الزماني.

الكلمات المفتاحية: الزمان, الحديث, القبول.

Research summary**:**

One of the fruits of these efforts was the emergence of the term Hadith and Its Sciences, which established rules and principles for correcting news and criticizing it scientifically.

This research is intended to demonstrate the efforts of Muslim scholars in using time as a determinant of many concepts and terms in Hadith science, and as a regulator of the rules that form the basic structure of this science.

And the disclosure of some Hadith detectives in which the acceptance of Hadith is related to the temporal factor.

Keywords: time, modern, acceptance.

* جامعة تكريت / كلية العلوم الاسلامية.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة، والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه.

وبعد:

فلم تعن أمّة من الأمم بميراث نبيّها وتعاليمه عناية الأمّة الإسلاميّة بميراث رسولها محمّد صلى الله عليه وسلم، فلم تدع قولا ولا فعلا ولا إقرارا ولا صفة ولا حركة ولا سكنة صدرت عنه في اليقظة أو في المنام في حال الإقامة أو الظعن في حال الأمن أو الخوف، إلا حفظت في الصدور وقيّدت في السطور، ثم ما لبثت أن دوّنت في دواوين كبيرة، فتهيّأت للتصنيف والتبويب والترتيب والدراسة والنقد والتمحيص.

ونشأ عن هذه الحركة العلميّة المباركة علم فريد لم يعرف له مثيل عند الأمم الأخرى، وهو علم الحديث أو علم أصول الحديث أو علم المصطلح، ولعلّ في هذه التسمية الأخيرة دلالة واضحة على عناية أهل الحديث بعلمهم وتعاريفهم ومصطلحاتهم حتى سمّوا علمهم أو علومهم بالمصطلح.

ولإن كانت بذور هذا العلم وأصوله الكبرى مبثوثة في كتاب الله تعالى وسنّة نبيّه إلا أنّ جحافل العلماء بداية من القرن الأوّل انكبّوا على دراسة السنّة وحفظها وتمحيصها، وقد رأوا في ذلك فريضة مقدّسة لا مناص من أدائها على الوجه الذي يرضي الله، فظهرت شذرات من المصطلحات والتعريفات، ونبذ من نفائس هذا العلم مبثوثة في مصنّفات القرون الأولى كمؤلّفات الإمام الشافعيّ والإمام أحمد وما تداوله تلاميذهم ومريدوهم من أسئلة وأجوبة ومحاورات، وكمقدّمة الإمام مسلم التي صدّر بها صحيحه، وكرسالة أبي داود السجستاني إلى أهل مكّة، وكجامع الإمام الترمذيّ وعلله وغيرها.

وتوالت التآليف في علوم الحديث عبر القرون، فتجلّت في تلك التآليف مواهب علماء الأمّة بما أبدعوه من فنون النقد والشرح والتوضيح, حتى عدت هذه القواعد من أصح قواعد البحث العلمي المتعلق بتوثيق الأخبار والنصوص، وهي ميزة لا توجد في تراث أي أمة من أمم الأرض كلها، بل حتى ولا في كتبهم المقدسة.

وقد أسس المحدثون منهجا نقديا يعد بحق إحدى أهم مفاخر الأمة الإسلامية من حيث دقة المنهج وسلامة نتائجه من جهة, ومن حيث رسوخ بنيانه وانتظام قواعده ومفاهيمه ومصطلحاته من جهة أخرى.

بل إن هذا المنهج النقدي قد سبق المناهج العلمية الحديثة في استعمال مقياس الزمن في علم مصطلح الحديث والذي يعد من العلوم الإنسانية والاجتماعية، في الوقت الذي ما زالت فيه المناهج العلمية الحديثة تقتصر في استعمالها لمقياس الزمن على العلوم الطبيعية والتطبيقية والتجريبية.

لذلك كان هذا البحث الذي يكشف بعضًا من مظاهر هذا الاستعمال لمقياس الزمن في نقد أسانيد الأخبار للحكم عليها بالقبول أو الرد.

مشكلة البحث

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الاسئلة الآتية:

١- ما المراد بأثر عامل الزمان في قبول الحديث ؟

٢-ما هي أهم المسائل التي ظهر فيها تأثير عامل الزمان على قبول الحديث أو رده؟

٣-ما هي التطبيقات العملية الخاصة بكل مسألة من المسائل التي تكشف عن أثر عامل الزمان في قبول الحديث أو رده؟

أهمية البحث

١- إن الوقوف على أثر الزمان في قبول الحديث أو رده يفسر صنيع الأئمة المتقدمين وتصرفاتهم في تعاملهم مع الأخبار.

٢- إن معرفة ارتباط أحكام الأئمة على الأحاديث بالعامل الزماني يعين على فهم الدارسين لعلم الحديث ؛ وييسر التعامل مع كتب الأئمة.

٣- التبصر بارتباط بعض الأحكام الحديثية بالعامل الزماني يصون علم المصطلح الحديثي من اللبس والاضطراب الحاصل من تغير أحكام الأئمة تجاه الأخبار.

الدراسات السابقة

مع أهمية هذا الموضوع -والنابعة من أهمية المباحث المندرجة فيه-، إلا إن هذه المسائل لم تأخذ حقها المناسب من البحث والدراسة لدى الباحثين, فلم يجمعها أحدهم في مؤلف مستقل.

إلا ما كان من بعض الإشارات المتناثرة هنا وهناك, والتي كان التعرض لها فيها ثانويًا بالتبع, وليس أولًا وبالذات.

منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي:

أولًا: المنهج الاستقرائي: لاستقراء القضايا الزمانية في مصطلح الحديث والخاصة بقبول الحديث، وتصنيفها ضمن مجموعات محددة تناسب الخطة المذكورة.

ثانيًا: المنهج التحليلي: لتحليل هذه القضايا الزمانية، وبيان أثرها في قبول الحديث أو رده.

خطة البحث

يقع هذا البحث في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول–عامل الزمان وأثره في قبول حديث المختلط.

المبحث الثاني: عامل الزمان وأثره في قبول حديث الصغير.

المبحث الثالث –عامل الزمان وأثره في قبول حديث الراوي المختلف فيه.

المبحث الأول–عامل الزمان وأثره في قبول حديث المختلط

تعريف الاختلاط لغة:

الاختلاط: من (خ ل ط)، وخلط الشيء بغيره فاختلط، وخالطه مخالطة وخِلاطا بالكسر[١], واختلط فلان: أي فسد عقله، ورجل خلط بين الخلاط: أحمق مخالط العقل، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله[٢].

تعريف الاختلاط في الاصطلاح.

جاءت فيه عدة تعاريف:

فقيل إن الاختلاط: هو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال.[٣]

وقيل: هو عارض يعرض للراوي, يفقده القدرة على ضبط حديثه[٤].

وقيل: هو ضعف القوة التي تؤدي إلى ضعف العقل والحفظ.[٥]

وقيل: هو أن يكون سوء الحفظ طارئا على الراوي الثقة، إما لكبره أو لذهاب بصره، أو خرفه، أو فساد عقله، أو لاحتراق كتبه أو عدمها بأن يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء، فهذا هو المختلط أي يسمى ذلك الراوي مختلطا.[١]

---

١ مختار الصحاح، الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، لبنان، ط٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م (٧٧/١).

٢ لسان العرب، ابن منظور، تح: خالد رشيد القاضي، دار: الأبحاث، ط١، ١٤١٨هـ-٢٠٠٨م (١٧٣/٤).

٣ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، تح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير ومحمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م (٤/ ٤٥٨).

٤ قال عبد الحق الدهلوي: " وَإِن طَرَأَ سوء الْحِفْظ لعَارض مثل اختلال فِي الحافظة بِسَبَب كبر سنة أَو ذهَاب بَصَره أَو فَوَات كتبه فَهَذَا يُسمى مختلطا" مقدمة في أصول الحديث. عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ). المحقق: سلمان الحسيني الندوي. الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان.الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م:٧٢.

٥ معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م: ١٩.

وقيل: هو فساد العقل، وضعف الذاكرة وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما لخرف أو ضرر، أو مرض أو موت ابن، أو سرقة ماله كالمسعودي، أو ذهاب كتبه كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن.[٢]

وقيل: هو أن يعرض للراوي عارض من العوارض يجعله غير ثقة، وذلك بأن يصيبه الكبر الشديد باستقامة فيدعه عرضه الاختلاط أو يذهب بصره وهو معتمد على القراءة فيها ،ثم يحدث من حفظه بعد ذلك فتضيع الثقة بحديثة.[٣]

وقد قال السخاوي: "وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال ، إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال كالمسعودي ، أو ذهاب كتب كابن لهيعة ، أو احتراقها كابن الملقن

فما روى المتصف بذلك حال اختلاطه ، أو أبهم الأمر فيه وأشكل بحيث لم نعلم أروايته صدرت فى حال اتصافه به أو قبله سقط حديثه فى الصورتين بخلاف ما رواه قبل الاختلاط لثقته ، هكذا أطلقوه ، ومذهب وكيع حسبما نقله عنه ابن معين كما سيأتي في ترجمة سعيد بن أبي عروبة قريباً أنه إذا حدث فى حال صحته فلم يخالفه أنه يقبل فليحمل إطلاقهم عليه ، ويتميز ذلك بالراوي عنه ، فإنه تارة يكون سمع منه قبله فقط أو بعده فقط أو فيهما مع التمييز وعدمه"[٤]

فكان للزمان أثره في قبول حديث المختلط؛ فيقبل حديث المختلط قبل زمان الاختلاط, ولا تقبل بعد زمان الاختلاط.

قال ابن حبان : "وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري ، وسعيد بن أبي عروبة ، وأشباههما ، فإنا نروي عنهم فى كتابنا هذا ونحتج بما رووا ، إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل الاختلاط ، وما وافقوا الثقات فى الروايات التى لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى ، لأن حكمهم – وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالهم – حكم الثقة إذا أخطأ أن الواجب ترك خطئه

---

١ اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المناوي، تح: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م (٢/ ١٦٥).

٢ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، عالم المعرفة، جدة، السعودية:٦٧١.

٣ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المكتبة السلفية ،المدينة المنورة، السعودية، (٢/ ٥٠٢).

٤ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي, شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي . المحقق: علي حسين علي. الناشر: مكتبة السنة – مصر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م (٣٦٦/٤)

إذا علم ، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه ، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات ، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء"[١].

وقال ابن الصلاح : "النوع الثاني والستون : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات : هذا فن عزيز مهم لم أعلم أحداً أفرده بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جداً ، وهم منقسمون : فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه ، ومنهم من خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك ، والحكم فيها أنهم يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط ، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده"[٢]

<u>فيكون اختلاطه محددًا زمانيًا فاصلًا بين فترتين زمانيتين, الفترة الزمانية السابقة لاختلاطه والتي يقبل فيها حديثه, والفترة الزمانية التالية لاختلاطه والتي لا يقبل فيها اختلاطه.</u>

ومثال ذلك: صالح بن نبهان مولى التوأمة, والذي كان قد اختلط.

فكان زمان اختلاطه محددًا زمانيا, بين من قبل حديثه, ومن لم يقبله.

فمن لم يقبل حديثه, إنما لم يقبله بعد زمان اختلاطه.

فقد سئل الإمام سفيان بن عيينة: "هل سمعت من صالح مولى التوأمة شيئاً ؟", فقال: نعم, هكذا وهكذا وهكذا ,وأشار بيده ,وسمعت منه ولعابه يسيل –يعنى من الكبر –وما علمت أحداً من أصحابنا يحدث عنه ,لا مالك بن أنس ولا غيره"[٣]

وقال ":لقينا صالحاً مولى التوأمة وهو مختلط"[٤].

---

١ مقدمة صحيح ابن حبان, محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، أبو حاتم البستي, التميمي, المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣: ١٦١.

٢ معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح, تقي الدين, عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو بن الصلاح. المحقق: نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت. سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م :٣٩١.

٣ الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم, الرازي, أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. الهند – طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن. بيروت – دار إحياء التراث العربي. ط ١ (١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م). (٤١٧/٤)

٤ المصدر نفسه.

وعلى هذا يحمل من أطلق القول بتضعيفه, كما قال الحافظ أبو حاتم :ليس بقوي, وكما قال الحافظ أبو زرعة :ضعيف[١] وقال مالك: ليس بثقة[٢] فمن ضعفه مطلقاً إنما ذلك لأنه لقيه بعد الاختلاط.

قال ابن أبي مريم :"سمعت يحيى بن معين يقول :صالح مولى التوأمة ثقة حجة ,قلت له :إن مالكاً ترك السماع منه .فقال لي :إن مالكاً إنما أدركه بعد أن كبر وخرف ,وسفيان الثوري إنما أدركه بعد أن خرف ,فسمع منه سفيان أحاديث منكرات ,وذلك بعدما خرف ,ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف[٣].

أو أنه يرى أن حديثه لم يتميز, كما قال ابن حبان: " تغير فِي سنة خمس وَعشْرين وَمِائَة وَجعل يَأْتِي بالأشياء ألق تشبه الموضوعات عَن الْأَئِمَّة الثِّقَات فاختلط حَدِيثه الْأَخير بحَدِيثه الْقَدِيم وَلَمْ يتَمَيَّز فَاسْتحقَّ التّرْك"[٤]

ومن وثقه مطلقًا, فإنما أراد حاله قبل الاختلاط, أو باعتبار عموم حاله ,بدون النظر إلى حال اختلاطه, كما قال الحافظ العجلي :ثقة[٥] , وقد يكون نوعاً من أنواع التساهل التي عرف بها الحافظ العجلي في توثيق الرواة.

والإنصاف في ذلك التفريق بين حديثه القديم والأخير, كما في قول الإمام أحمد, والجوزجاني.

قال عبد الله بن الإمام أحمد :قلت لأبى :إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن صالح مولى التوأمة ,فقال ":ليس بثقة "قال أبي :مالك كان قد أدرك صالحاً وقد اختلط ,أو هو كبير ,ما أعلم به بأساً من سمع منه قديماً ,وقد روى عنه أكابر أهل المدينة[٦] .

وقال الحافظ الجوزجاني ":تغير أخيراً ,فحديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسنه وسماعه القديم ,وأما الثوري فجالسه بعد التغير "[١]

---

١ –الجرح والتعديل, لابن أبي حاتم (٤١٨/٤)

٢ –المصدر السابق (٤١٧/٤)

٣ –الكامل في ضعفاء الرجال, لعبد الله بن عدي الجرجاني, دار الفكر, تحقيق لجنة من المختصين بإشراف الناشر, (١٣٧٤/٤)

٤ –المجروحين, لمحمد بن حبان البستي, دار الباز, مكة المكرمة, تحقيق: محمود إبراهيم زايد (٣٦٦/١).

٥ –تاريخ الثقات, للعجلي, أحمد بن عبد الله بن صالح, دار الكتب العلمية بيروت, ط١٩٨٤ م. ترتيب: الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي, وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه, د/ عبد المعطي القلعجي:٢٢٧

٦ –العلل ومعرفة الرجال, لابن حنبل, أبي عبد الله, أحمد بن حنبل الشيباني, الناشر: المكتب الإسلامي, دار الخاني, بيروت, الرياض, الطبعة الأولى, ١٩٨٨–١٤٠٨ هـ, تحقيق وصي الله بن محمد عباس, (٣١١/٢).

المبحث الثاني: عامل الزمان وأثره في قبول حديث الصغير

والمقصود بحديث الصغير أمران:

الأول: الحديث الذي تحمله وهو صغير, فالكثير من العلماء, لم يقبل أو توقف في قبول الحديث الذي تحمله الراوي حال صغره.

الثاني: الحديث الذي أداه وهو صغير, والجمهور على عدم قبول الحديث الذي أداه الراوي حال صغره, فيقبل حديثه الذي أداه بعد بلوغه, ولا يقبل حديثه الذي رواه قبل ذلك.

الحالة الأولى: عدم قبول الحديث الذي تحمله الراوي صغيرا

إذ إن من القضايا التي اعتنى بها النقاد مدى ضبط الراوي لحديثه، من حين سماعه إلى أدائه، واستعملوا لقياس ذلك عددا من الوسائل، فسبروا أحاديث الرواة، وقارنوا بينهم، ونظروا في أصولهم، وفتشوا في مروياتهم، فاستخرجوا عللا دقيقة خفية، وهذه العلل لها أسبابها الموضوعية المتنوعة، ومنها: صغر سن الراوي حين التحمل عن شيخه، ولذا فهم كثيرا ما يستصغرون الراوي في شيخه، ويحيلون وهمه في روايته عن شيخه إلى سماعه منه وهو صغير، ويجعلون صغره حال السماع مظنة لعدم ضبطه .

فكان لعامل الزمان أثره في قبول رواية الراوي, فالأئمة النقاد لم يجعلوا سماع الصغير كسماع الكبير بمنزلة واحدة

وقد اتفق المحدثون على صحة تحمل الصغير الضابط[٢]، ولكن اختلفوا في السن المعتبر للضبط، وقد بوَّب الإمام البخاري في كتاب العلم من صحيحه فقال: «باب: متى يصح سماع الصغير», ثم ذكر فيه حديث محمود بن الربيع، قال: " عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلى الله عَلَيهِ وسَلمَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ"[٣].

---

١ –أحوال الرجال, للجوزجاني, إبراهيم بن يعقوب, مؤسسة الرسالة, تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي :١٤٤.

٢ –الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع, للقاضي عياض:٦٢.

٣ –صحيح البخاري. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ (١/ ٢٦), كتاب العلم, باب: متى يصح سماع الصغير؟ , ح «٧٧» .

قال القاضي عياض[١]: «وقد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع..، ولعلهم إنما رأوا أن هذا السن أقل ما يحصل به الضبط وعقل ما يسمع وحفظه، وإلا فمرجوع ذلك للعادة، ورب بليد الطبع غب الفطرة لا يضبط شيئا فوق هذا السن، ونبيل الجبلة ذكي القريحة يعقل دون هذا السن»[٢].

وقد اعتُرض على التحديد بسن محمود بأنه لا يلزم منه أن يميز كل صغير تمييز محمود، بل قد ينقص عنه وقد يزيد، ولا يلزم من عقل المجة أن يعقل غير ذلك مما يسمعه[٣].

إلا إنهم أرادوا بذكر الخمس أنها مظنة لذلك، لا أنها شرط يستوجب تحققه.

ومنهم من قال: سبع سنين، لأنه السن الذي يؤمر فيه الصبي بالصلاة, وهناك أقوال أخرى[٤].

وقد سُئل أحمد بن حنبل عن سماع الصغير، متى يصح؟ قال: «إذا عقل. وسئل عن إسحاق بن إسماعيل وقيل له: إنهم يذكرون أنه كان صغيرا؟ فقال: قد يكون صغير يضبط»[٥].

فسماع الراوي من شيخه إن كان في حال صغره كان مشعرًا بضعف الضبط وقلته، لما يعتري الصغير من قلة التيقظ والتركيز كما جرت به العادة، ولذا لما ذكر ابن رجب قول ابن معين: «عبد الله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر» فسَّر الاستصغار بقوله: «يعني لأنه سمع منه وهو صغير»[٦].

---

١ –هو: القاضي أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي البستي، عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، من أشهر مصنفاته: الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم. توفي سنة ٥٤٤هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٢١٢), شذرات الذهب (٤/ ١٣٨)، البداية والنهاية (٣٥٢/١٦), هدية العارفين (١/ ٨٠٥)

٢ –الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع, للقاضي عياض:٦٢.

٣ –معرفة أنواع علوم الحديث, لابن الصلاح (ص١٣٠)، شرح التبصرة والتذكرة, للعراقي (١/ ٣٨٣).

٤ –الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع, للقاضي عياض:٦٢ .

٥ –الكفاية في علم الرواية, لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). المحقق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني. الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة :٦٢.

٦ –شرح علل الترمذي. زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ). المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م (٢/ ٦٨٣).

لذلك كانت عادة المحدثين في سماعهم من شيوخهم أنهم كانوا يتأخرون في السماع إلى ما بعد البلوغ, ولم يكن التبكير بالسماع من عادتهم.

قال الزهري: «ما رأيت طالبا للعلم أصغر منه -يعنيني-، وسمعت منه وأنا ابن خمس عشرة سنة»[١].

فقال الرَّامهرمزي تعليقا على قوله: «وقد دل قول الزهري: «ما رأيت طالبا للعلم أصغر من ابن عيينة» على أن طلاب الحديث عصر التابعين كانوا في حدود العشرين، وكذلك يذكر عن أهل الكوفة..، وقال موسى بن هارون: أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين». ثم نقل عن أبي الأحوص، والثوري، والزبيري أنهم يستحبون للرجل أن يتعبد عشرين سنة ويحفظ القرآن والفرائض، ثم يكتب الحديث»[٢].

وكان سماع الراوي حال صغره من أسباب إعلال روايته.

فابن المديني[٣] تكلم في رواية عمرو الفلاس عن يزيد بن زريع، وما تكلم في روايته عن يزيد إلا لأنه استصغره فيه[٤]، مع أن سن عمرو حين توفي يزيد عشرين سنة[٥].

ومن ذلك قول يحيى بن معين في وهب بن بقية الواسطي -يقال له: وَهْبَان-: «وهبان ثقة، ولكنه سمع وهو صغير»[٦].

---

١ -المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ). المحقق: د. محمد عجاج الخطيب. الناشر: دار الفكر - بيروت. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤: ١٨٥.

٢ -المصدر نفسه : ١٨٦ بتصرف

٣ -هو: علي بن المدني بن عبد الله، أبو الحسن، أحد الأعلام، الحافظ، سمع من حماد بن زيد، قال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند ابن المديني، وقال ابن مهدي: علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين هـ، ا. هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء "١١/ ٤١"، شذرات الذهب "٢/ ٨١"، تهذيب التهذيب "٧/ ٣٤٩".

٤ -تهذيب التهذيب. (٤/ ٣٥١) .

٥ -تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ). المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠ (٣٢/ ١٢٤). تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م (٥/ ١١٩٧) .

٦ -تاريخ هاشم الطبراني عن ابن معين, ص٣٠ رقم ٢١

وعلق على ذلك الذهب بقوله: «بل ما سمع حتى صار ابن نيف وعشرين سنة، ولو سمع في صغره، للحق جرير بن حازم وأقرانه»[١].

ومن ذلك ما قاله محمد بن يوسف الكندي في مقدام بن داود الرعيني: "لم يكن بالمحمود في روايته عن خالد بن نزار، وذلك لأنهم سألوه عن مولده فأخبرهم، ثم نظروا إلى الأسطوانة على رأس خالد بن نزار فإذا سن المقدام يومئذ أربعة أعوام أو خمسة"[٢]

الحالة الثانية: عدم قبول الحديث الذي أداه الراوي صغيرًا

إذ إنه لما ثبت في مستقر العادة أن الصغير لا يتحرز من الكذب كالبالغ، اشترط المحدثون البلوغ شرطا من شروط عدالة الراوي، "فالبلوغ هو حد التكليف، ولا يتحقق الخوف من الله عز وجل والخوف من الناس إلا بعده؛ لأن الصبي مرفوع عنه القلم[٣]، فلا يخاف الله عز وجل، وكذلك لا يخاف الناس؛ لأنهم إن ظهروا على كذب منه قالوا: صبي، ولعله لو قد بلغ وتم عقله لتحرز، ومع هذا فلا تكاد تدعو الحاجة إلى رواية الصبي؛ لأنه إن روى فالغالب أن المروي عنه حي، فيراجع، فإن كان قد مات فالغالب إن كان الصبي صادقًا أن يكون غيره ممن هو أكبر قد سمع من ذلك المخبر أو غيره، فإن اتفق أن لا يوجد ذلك الخبر إلا عند ذلك الصبي فمثل هذا الخبر لا يوثق به. وعامة الأدلة على شرع العمل بخبر الواحد موردها في البالغين»[٤].

وقد نقل الخطيب البغدادي وغيره اشتراط عامة المحدثين بلوغ الراوي عند أداء الحديث، يقول الخطيب: «فأما الأداء بالرواية فلا يكون صحيحا يلزم العمل به إلا بعد البلوغ، ويجب أيضا أن

---

١ –سير أعلام النبلاء. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). الناشر: دار الحديث– القاهرة. الطبعة: ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م (٤٦٢/١١) .

٢ –لسان الميزان. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان.الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م (٦/ ٨٥).

٣ أخرجه أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاَثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ, وَعَنِ المُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ, وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبَرَ". سنن أبي داود (١٣٩/٤), كتاب الحدود, باب: في المجنون يسرق أو يصيب حدا , ح (٤٣٩٨) .

قال أَبو عيسى التِّرمِذي: "حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا حماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، أن رسول الله صَلى الله عَليه وسَلم قال: رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يعقل. سألتُ محمدًا، يعني البخاري، عن هذا الحديث؟ فقال: أرجو أن يكون محفوظا. قلت له: روى هذا الحديث غير حماد؟ قال: لا أعلمه". «ترتيب علل التِّرمِذي الكبير» (٤٠٤).

٤ انظر: الاستبصار في نقد الأخبار, للمعلمي (ص: ١٥) .

يكون الراوي في وقت أدائه عاقلا مميزا،.. ولأن حال الراوي إذا كان طفلا أو مجنونا، دون حال الفاسق من المسلمين، وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو ويتجنب ذنوبا، ويعتمد قربات، وكثير من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والتعمد له ذنب كبير وجرم غير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول، فخبر الطفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مع هذا مجتمعة على ما ذكرناه لا نعرف بينها خلافا فيه»[١].

كما أجمع المحدثون على اشتراط العقل في الراوي[٢]، وهو أساس الضبط ومرتكزه، ومن المعلوم أن الضبط لا يتصور دون التمييز، والتمييز لا يتصور دون العقل، قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي: متى يجوز سماع الصبي في الحديث؟ فقال: "إذا عقل وضبط"، قلت: فإنه بلغني عن رجل – سميته– أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم رد البراء وابن عمر، استصغرهم يوم بدر؟ فأنكر قوله هذا، وقال: "بئس القول هذا ،يجوز سماعه إذا عقل، فكيف يصنع بسفيان بن عيينة ووكيع؟ " وذكر أيضا قوما»[٣].

فقد بين الإمام أحمد أن الأمر يعود إلى العقل والتمييز والضبط، وإنما قصة ابن عمر في القتال. وقد أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغر، وحدثوا بها بعد ذلك، وقبلت عنهم)[٤].

قال ابن حجر: «وهذا هو المعتمد، وما قاله ابن معين إن أراد به تحديد ابتداء الطلب بنفسه فموجه، وإن أراد به رد حديث من سمع اتفاقا أو اعتنى به فسمع وهو صغير فلا، وقد نقل ابن عبدالبر الاتفاق على قبول هذا[٥]، وفيه دليل على أن مراد ابن معين الأول »[٦].

---

١ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ٧٦. وانظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ). حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الناشر: دار طيبة (١/ ٣٥٢).

٢ –الكفاية في علم الرواية, للخطيب (ص: ٣٨–٧٦)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٨٠)، «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي(ص٥٣)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي.شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ). المحقق: علي حسين علي. الناشر: مكتبة السنة – مصر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م (٢/ ٣) .

٣ –مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٤٩).

٤ –الكفاية في علم الرواية. للخطيب البغدادي:٥٤.

٥ – لم أقف عليه في مظانه.

٦ –فتح الباري, لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر, لأبي الفضل العسقلاني,. بيروت – دار المعرفة. ط (١٣٧٩هـ) (١/ ١٧١).

المبحث الثالث –عامل الزمان وأثره في قبول حديث الراوي المختلف فيه

من المباحث التي يدخل فيها الزمان كمتغير حاكم على قبول الحديث أو رده, هو ما يتعلق باختلاف حكم الناقد على الحديث قبولًا أو ردًّا باختلاف الزمان, فيكون للناقد قولان في الحديث, أحدهما قديم, والآخر جديد, أحدهما يحكم على الحديث بالقبول والآخر يحكم على الحديث بالرد أو العكس.

فيكون لعامل الوقت أثره في اختلاف الحكم على الحديث.

والمطالع للحقل الحديثي, يبين له أن هذا الاختلاف من الناقد في الحكم على الحديث, يكون مرجعه لأمور شتى, منها:

اختلاف حكم الناقد على الراوي تقويةً وتضعيفًا, فيكون للناقد قولان في رواية الراوي, أحدهما قديم, والآخر

وقال الحافظ الدارقطني":عبد الغفار بن القاسم أبو مريم متروك ,شيخ شعبة ,أثنى عليه شعبة ,وخفي على شعبة ,بقي بعد شعبة فخلط[1] "

إلا إن الإمام شعبة قد تغير رأيه فيه بعد ذلك, فوافق الجمهور على توهينه

ذكر ذلك ابن عدي نقلًا عن ابن المديني أنه قال :كان لشعبة فيه رأي ,وتعلم منه .... ,ثم ظهر منه رأي رديء في الرفض فترك حديثه[2].

وهكذا تغير رأي الإمام شعبة في حكمه على هذا الراوي باختلاف الزمان, فكان حكمه القديم زمانيًا مخالفًا لرأي الجمهور, إلا إنه وبمرور الزمان تغير حكمه في الراوي, فوافق الجمهور على رأيهم فيه.

وقد وقع الاختلاف الزماني في الحكم على الرواة من جملة من الأئمة, لحصول علم له بالراوي لم يكن موجودًا قديمًا.

فقد ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابنَ معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي؛ فقال" :ما كان به بأس "فحكى له أحاديث تُستنكر، فقال ابن معين" :فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذَّاب، وإلا فإني رأيتُ حديث الشيخ مستقيماً[3]

ومن ذلك اختلاف قول الإمام أحمد في حسين الأشقر, فقد كان حسن الرأي فيه, إلا إنه وبمرور الزمان جدَّ له علم بجملة من مروياته, فرجع عن قوله القديم, ووهَّاه.

---

١ سؤالات البرقاني للدارقطني, علي بن عمري, دار الفاروق الحديثة, القاهرة, ط ٢٠٠٦, جمعه وحققه: محمد بن علي الأزهري :١٠٤.

٢ الكامل في ضعفاء الرجال, لابن عدي (١٩٦٤/٥)

٣ سؤالات ابن جنيد ليحيى بن معين, دار الفاروق الحديثة, القاهرة, ط ٢٠٠٧, جمعه وحققه: أبو عمر محمد بن علي الأزهري: ٢٣٨ – ٢٣٩.

فقد قال الحافظ أبو بكر الأثرم :قلت لأبى عبد الله :حسين الأشقر تحدث عنه؟ قال:لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث ,وذكر عنه التشيع .فقال له العباس بن عبد العظيم :حدث في أبى بكر وعمر .فقلت له :يا أبا عبد الله !صنف باباً فيه معايب أبى بكر وعمر .فقال :ما هذا بأهل أن يحدث عنه .فقال له العباس :حدث بحديث فيه ذكر الجوالقين –يعنى أبا بكر وعمر .

فقال :ما هو بأهل أن يحدث عنه .فقال له العباس :وحدث عن ابن عيينة ,عن ابن طاوس ,عن أبيه ,عن حجر المدرى :قال لي علي بن أبى طالب –رضي الله عنه ":إنك ستعرض على سبِّي ,فسبَّني, وتعرض على يالبراءة مني ,فلا تتبرأ مني "فاستعظمه أبو عبد الله وأنكره .وقال العباس :وروى عن ابن عيينة ,عن ابن طاوس ,عن أبيه ,قال :أخبرني أربعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ":اللهم وال من والاه ,وعاد من عاداه "فأنكره أبو عبد الله جداً ,وكأنه لم يشك أن هذين كذب .وحكى العباس بن علي أنه قال : هذين كذب ,ليس هذين من حديث ابن عيينة"[١].

٢-كما أن هذا الاختلاف الزماني في الحكم على الراوي, قد يكون لتغير اجتهاده في الحكم عليه بعد مكثه زمانا يسبر حديثه.

ولعل من أوضح الأمثلة على الاختلاف الزماني من الناقد في الحكم على الرواة نتيجة تغير اجتهاد الناقد فيه, هو ما كان من الإمام ابن حبان؛ إذ ذكر جملة من الرواة في (المجروحين) ثم ذكرهم في (الثقات)كإسحاق بن يحيى بن طلحة ,وقال في المجروحين :كان رديء الحفظ ,سيء الفهم ,يخطىء ولا يعلم ,ويروى ولا يفهم[٢].

ثم أعاد ذكره في (الثقات) وقال :يخطىء ويهم قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء ,لما كان فيه من الايهام ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه ,ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله تعالى فيه[٣].

فهكذا أشار الإمام ابن حبان إلى اختلاف حكمه على هذا الراوي نتيجة تغير اجتهاده فيه, بمرور الزمن.

---

١ الضعفاء الكبير. أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ). المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م (٢٤٨/١)

٢ الضعفاء الكبير, للعقيلي (١٣٣/١)

٣ المصدر نفسه (٤٥/٦)

ونحو ذلك ثابت بن قيس أبو غصن ,قال في (المجروحين): "كان قليل الحديث ,كثير الوهم فيما يرويه ,لا يحتج بخبره إذا لم يتابعه غيره عليه ,سمعت الحنبلي يقول :سمعت أحمد بن زهير يقول :سئل يحيى بن معين عن ثابت بن قيس أبي الغصن ,فقال :ضعيف" [١] .

ثم أعاد ذكره في (الثقات) [٢] .

ومن ذلك الاختلاف الزماني في حكم أبي داود على مسلمة بن محمد الثقفي.

قال الحافظ الآجري: سألت أبا داود عن مسلمة بن محمد الثقفي, قال :حدثنا عنه مسدد أحاديثه مستقيمة. قلت :حدث عن هشام بن عروة عن أبيه ,عن عائشة رضي الله عنها ":إياكم والزنج ,فإنها خلق مشوه " فقال :من حدث هذا فاتهمه [٣] .

وهكذا بان للإمام أبي داود أحد مروياته الفاسدة, فتغير قوله فيه عما كان عليه في القديم.

وكثيرًا ما نجد للإمام يحيى قولين متعارضين في الراوي:

كقوله في ناصح بن العلاء أبو العلاء البصري :ضعيف .وقال مرة :ثقة [٤] .

وكقوله في المنكدر بن محمد بن المنكدر :ليس به بأس .قال مرة :ليس بشيء [٥] .

وكقوله في يزيد بن عطاء بن يزيد :ضعيف .وقال مرة :ثبت [٦] .

وكقوله في أبي بكر بن نافع العدوي مولى ابن عمر رضي الله عنهما :ليس به بأس .وقال مرة : ليس بشيء [٧] .

وكقوله في طلحة بن جبير :لا شيء .وقال مرة :ثقة [٨]

وليس هذا الأمر مختصاً بالإمام ابن معين –وإن كثر منه ذلك واشتهر –بل نجد ذلك عن غيره أيضاً: كالإمام أحمد :قال في حميد بن قيس الأعرج :ليس هو بالقوي في الحديث [١] . وقال مرة: ثقة [٢] .

---

١ الضعفاء الكبير, للعقيلي (٢٠٦/١)

٢ المصدر نفسه (٩٠/٤)

٣ تهذيب التهذيب. (١٤٨/١٠)

٤ المصدر السابق, (٤٠٣/١٠)

٥ المصدر نفسه (٣١٧/١٠)

٦ تهذيب التهذيب, لابن حجر (٣٥٠/١١)

٧ المصدر نفسه (٤١/١٢).

٨ لسان الميزان, لابن حجر (٢١٠/٣)

وكالإمام ابن المديني ,قال في أحوص بن حكيم العنسي :صالح ,وقال مرة :ثقة .وقال مرة :لا يكتب حديثه[٣]

وكالإمام أبي داود ,قال في سعيد بن حسان المخزومي ":ثقة "وسئل عنه مرة فلم يرضه[٤]

وكالإمام النسائي ,قال في يحيى بن أيوب الغافقي :ليس به بأس .وقال مرة :ليس بالقوي[٥]

وكالإمام الدارقطني , قال في ناصح بن العلاء :ليس بالقوي .وقال مرة :ثقة[٦] .

وكالحافظ البزار ,قال في بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة :ليس به بأس. وقال مرة : ضعيف[٧] .

فهؤلاء الأئمة جميعهم, وغيرهم, يختلف رأيه في الراوي الواحد باختلاف الزمان, ولا شك أن اختلاف القول في الرواة, يتوقف عليه اختلاف القول في الحكم على الأحاديث قبولا أو ردًّا.

وقد أشار الإمام الزركشي لذلك, فقال: "إذا تعارضا –أي القولين في الراوي –من قائل واحد فلم أر من تعرض له، وهذا يتفق ليحيى بن معين وغيره، يروى عنه تضعيف الرجل مرة وتوثيقه أخرى، وكذا ابن حبان يذكره في الثقات مرة ويدخله في الضعفاء أخرى ,وقال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي :

وهذا لأنه قد يخطر على قلب المسؤول عن الرجل من حاله في الحديث وقتاً ما ينكره قلبه، فيخرج جوابه على حسب الفكرة التي في قلبه، ويخطر له ما يخالفه في وقت آخر، فيجيب عما يعرفه في الوقت عنه .قال :وليس ذلك بتناقض ولا إحالة، ولكنه صدر عن حالين مختلفين، عرض أحدهما في وقت والآخر في غيره "[٨]

---

١ العلل ومعرفة الرجال, للإمام أحمد (٣٩٨/١)
٢ الجرح والتعديل, لابن أبي حاتم (٢٢٧/٣)
٣ تهذيب التهذيب, لابن حجر (١٩٢/١)
٤ ا تهذيب التهذيب, لابن حجر (١٦/٤)
٥ المصدر نفسه (١٨٧/١١)
٦ تهذيب التهذيب, لابن حجر (٤٠٣/١٠)
٧ المصدر نفسه (٤٧٩/١)
٨ النكت على مقدمة ابن الصلاح, للزركشي, محمد بن بهادر. دار الكتب العلمية, بيروت, ط ٢٠٠٤ , تحقيق: محمد علي سمك:٢٦١.

الخاتمة

المطالع لمسائل الدرس الحديثي, يلحظ ارتباط جملة من مسائله بعامل الزمان, فتعتمد الكثير من مباحثه وقواعده في تحديدها على المتغير الزماني .

وقد أثمر هذا البحث عن الكشف عن جملة من هذه المفاهيم الحديثية والتي اتصلت في ضبطها بعامل الزمان , ومن ذلك:

١- مرجعية القبول والرد لحديث المختلط إلى معرفة زمان حصول اختلاطه, فيقبل منها ما كان قبل زمان الاختلاط, ويرد منها ما كان بعده, ويتوقف في قبول حديث الراوي المختلط والذي يجهل زمان روايته عن هذا المختلط خشية أن يكون أداؤه لهذا الحديث حال اختلاطه.

٢-يعتمد قبول حديث الراوي على زمان تحمله للحديث, وأدائه إياه.

فلا يقبل الحديث الذي تحمله الراوي حال صغره, وكذلك لا يقبل الحديث الذي أداه الراوي وهو صغير.

٣-لعامل الزمان أثره في قبول رواية الراوي المختلف فيه, فيكون لمرور الزمان أثره في اختلاف قبول روايته: فقد تقبل روايته بعد رفضها لحصول مزيد علم بهذا الراوي مع مرور الزمان.

وقد تقبل روايته بعد رفضها حصول مزيد علم بروايات أخرى لهذا الراوي يستبين بها خلاف ما مضى من الحكم عليه بالضعف.

المراجع

القرآن الكريم

- أحوال الرجال, للجوزجاني, إبراهيم بن يعقوب, مؤسسة الرسالة, تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- تاريخ الثقات, للعجلي, أحمد بن عبد الله بن صالح, دار الكتب العلمية بيروت, ط١٩٨٤ م. ترتيب: الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي, وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه, د/ عبد المعطي القلعجي.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ). حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الناشر: دار طيبة.

● تهذيب التهذيب. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

● تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ). المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

● توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المكتبة السلفية ،المدينة المنورة، السعودية

● الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم, الرازي, أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. الهند – طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن. بيروت – دار إحياء التراث العربي. ط ١ (١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م).

● سؤالات ابن جنيد ليحيى بن معين, دار الفاروق الحديثة, القاهرة, ط ٢٠٠٧, جمعه وحققه: أبو عمر محمد بن علي الأزهري.

● سؤالات البرقاني للدارقطني, لعلي بن عمر الدارقطني, دار الفاروق الحديثة, القاهرة, ط ٢٠٠٦, جمعه وحققه: محمد بن علي الأزهري.

● سير أعلام النبلاء. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). الناشر: دار الحديث– القاهرة. الطبعة: ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

● شرح علل الترمذي. زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ). المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

● صحيح البخاري. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

● الضعفاء الكبير. أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ). المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

● العلل ومعرفة الرجال, لابن حنبل, أبي عبد الله, أحمد بن حنبل الشيباني, الناشر: المكتب الإسلامي, دار الخاني, بيروت, الرياض, الطبعة الأولى, ١٩٨٨–١٤٠٨ هـ, تحقيق وصي الله بن محمد عباس.

● فتح الباري, لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر, لأبي الفضل العسقلاني,. بيروت – دار المعرفة. ط (١٣٧٩هـ).

● فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي, شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي . المحقق: علي حسين علي. الناشر: مكتبة السنة – مصر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

● فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي.شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ). المحقق: علي حسين علي. الناشر: مكتبة السنة – مصر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

● الكامل في ضعفاء الرجال, لعبد الله بن عدي الجرجاني, دار الفكر, تحقيق لجنة من المختصين بإشراف الناشر.

● الكفاية في علم الرواية, لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). المحقق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني. الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

● لسان العرب، ابن منظور، تح: خالد رشيد القاضي، دار: الأبحاث، ط١، ١٤١٨-٢٠٠٨.

● لسان الميزان. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان.الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

● المجروحين, لمحمد بن حبان البستي, دار الباز, مكة المكرمة, تحقيق: محمود إبراهيم زايد

● المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ). المحقق: د. محمد عجاج الخطيب. الناشر: دار الفكر – بيروت. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤.

● مختار الصحاح، الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، لبنان، ط٥، ١٤٢٠-١٩٩٩.

● معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠-١٩٩٩م,

● معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح, تقي الدين, عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو بن الصلاح. المحقق: نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت. سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

● مقدمة صحيح ابن حبان, محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، أبو حاتم البستي, التميمي, المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣: ١٦١.

● مقدمة في أصول الحديث. عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ). المحقق: سلمان الحسيني الندوي. الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان.الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

● النكت على مقدمة ابن الصلاح, لمحمد بن بهادر الزركشي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط ٢٠٠٤ , تحقيق: محمد علي سمك.

● الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، عالم المعرفة، جدة، السعودية

● اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المناوي، تح: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٩-١٩٩٩م.

● Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr. Mukhtar al-Sihah. Edited by Yusuf Al-Sheikh Muhammad, Al-Maktaba Al-Asriyya, ٥th ed., ١٩٩٩ AC – ١٤٢٠ AH.

● Al-A’zami, Muhammad Diya Al-Rahman. Mu’jam Mustalahat Al-Hadith wa Lata’if Al-Asaneed. Maktabat Adhwa’ Al-Salaf, ١st ed., ١٩٩٩ AC – ١٤٠٦ AH.

● Ibn Al-Salah, Taqi Al-Din. Ma’rifat Anwa’ ‘Ulum Al-Hadith (Muqaddimat Ibn Al-Salah). Edited by Nour Al-Din Itr, Dar Al-Fikr, ١٩٨٦ AC – ١٤٠٦ AH.

● Ibn Hibban, Muhammad bin Hibban. Muqaddimat Sahih Ibn Hibban. Edited by Shu’ayb Al-Arna’out, ٢nd ed., Al-Resala Foundation, ١٩٩٣ AC – ١٤١٤ AH.

● Al-Bukhari Al-Dehlawi, Abdul Haq bin Saif Al-Din. Muqaddima fi Usul Al-Hadith. Edited by Salman Al-Hussaini Al-Nadwi, ٢nd ed., Dar Al-Basha’ir Al-Islamiyya, ١٩٨٦ AC/ ١٤٠٦ AH.

● Al-Zarkashi, Muhammad bin Bahadur. Al-Nukat ‘ala Muqaddimat Ibn Al-Salah. Edited by Muhammad Ali Samak, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, ٢٠٠٤ ed.

● Abu Shahba, Muhammad bin Muhammad. Al-Wasit fi ‘Ulum wa Mustalah Al-Hadith. Alam Al-Ma’arifa.

- Al-Manawi, Abdul Rauf. Al-Yawaqit wa Al-Durar fi Sharh Nukhab Ibn Hajar. Edited by Al-Murtada Al-Zain Ahmad, ١st ed., Maktabat Al-Rushd, ١٩٩٩ AC/ ١٤١٩ AH.
- Ibn Rajab Al-Hanbali, Zain al-Din Abdul Rahman. Sharh 'Ilal Al-Tirmidhi. Edited by Hammam Abdul Rahim Saeed, Al-Manar Library, ١st ed., ١٩٨٧ AC – ١٤٠٧ AH.
- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail. Sahih al-Bukhari. Edited by Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasir, Dar Tawq Al-Najah, ١st ed., ١٤٢٢ AH.
- Al-Aqeeli, Muhammad bin Amr. Al-Du'afa' al-Kabir. Edited by Abdul-Muti Ameen Qilaji, Dar Al-Maktaba Al-Ilmiyya, ١st ed., ١٩٨٤.
- Ibn Hanbal, Ahmad bin Muhammad. Al-'Ilal wa Ma'rifat al-Rijal. Edited by Wasi Allah bin Muhammad Abbas, Al-Maktab Al-Islami, ١st ed., ١٩٨٨ AC – ١٤٠٨ AH.
- Ibn Hajar Al-Asqalani, Ahmad bin Ali. Fath al-Bari. Dar Al-Ma'rifa, ١٣٧٩ AH.
- Al-Sakhawi, Shams al-Din Abu Khair Mohammed bin Abdul-rahman bin Abi Bakir Bin Othman Bin Mohammed. Fath al-Mughith bi Sharh Alfiyat al-Hadith Ll-Iraqi. Edited by Ali Hussein Ali, Maktabat Al-Sunnah, ١st ed., ٢٠٠٣ AC – ١٤٢٤ AH.
- Ibn 'Adi Al-Jarjani, Abdullah bin Muhammad. Al-Kamil fi Du'afa' al-Rijal. Supervised by a specialized committee, Dar Al-Fikr.
- Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmad bin Ali. Al-Kifayah fi 'Ilm al-Riwayah. Edited by Abu Abdullah Al-Surqi and Ibrahim Hamdi Al-Madani, Al-Maktaba Al-Ilmiyya.
- Ibn Manzur, Muhammad bin Mukarram. Lisan Al-Arab. Edited by Khalid Rashid Al-Qadi, ١st ed., Dar Al-Abhath, ٢٠٠٨ AC – ١٤١٨ AH.
- Ibn Hajar Al-Asqalani, Ahmad bin Ali. Lisan Al-Mizan. Edited by Da'irat Al-Ma'arif Al-Nizamiyya, ٢nd ed., Al-'Alami Foundation for Publications, ١٩٧١ AC – ١٣٩٠ AH.
- Ibn Hibban Al-Busti, Muhammad bin Hibban. Al-Majruhin. Edited by Mahmoud Ibrahim Zayed, Dar Al-Baz, Makkah.
- Al-Ramahramzi, Al-Hasan bin Abdul Rahman. Al-Muhaddith Al-Fasil bayna Al-Rawi wa Al-Wa'i. Edited by Muhammad Ajaaj Al-Khatib, Dar Al-Fikr, ٣rd ed., ١٤٠٤ AH.

References

The Holy Quran

- Al-Jawzajani, Ibrahim bin Yaqub. Ahwal al-Rijal. Edited by Sayyid Subhi Al-Samarrai, Al-Resala Foundation.
- Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad. Tarikh al-Islam wa Wafayat al-Mashahir wa al-A'lam. Edited by Bashar Awwad Maarouf, ١st ed., Dar Al-Gharb Al-Islami, ٢٠٠٣.
- Al-Ajli, Ahmad bin Abdullah bin Salih. Tarikh al-Thiqat. Arranged by Al-Hafiz Ali bin Abi Bakr Al-Haythami, edited by Abdul-Muti Al-Qilaji, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, ١٩٨٤.
- Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi. Edited by Abu Qutaybah Nadhar Muhammad Al-Faryabi, Dar Tayba.
- Ibn Hajar Al-Asqalani, Ahmad bin Ali. Tahdhib al-Tahdhib. ١st ed., Matba'at Da'irat Al-Ma'arif Al-Nizamiyya, ١٣٢٦ AH.
- Al-Mizzi, Yusuf bin Rahman. Tahdhib Al-Kamal fi Asma' Al-Rijal. Edited by Bashar Awwad Maarouf, ١st ed., Al-Resala Foundation, ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
- Al-San'ani, Muhammad bin Ismail. Tawdih al-Afkar li Ma'ani Tanqih al-Anzar. Edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Maktaba Al-Salafiyya, Al-Madina Al-Monawarah, KSA.
- Ibn Abi Hatim Al-Razi, Abdul Rahman bin Muhammad. Al-Jarh wa Al-Ta'dil. Council of Ottoman Encyclopedia, Hyderabad, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, ١st ed., (١٩٥٢ AC/ ١٢٧١ AH).
- Ibn Junaid, Muhammad bin Ali. Su'alat Ibn Junaid li Yahya bin Ma'in. Edited by Abu Omar Muhammad bin Ali Al-Azhari, Dar Al-Farouq Al-Haditha, ٢٠٠٧.
- Al-Daraqutni, Ali bin Umar. Su'alat al-Barqani li al-Daraqutni. Edited by Muhammad bin Ali Al-Azhari, Dar Al-Farouq Al-Haditha, ٢٠٠٦.

Al-Dhahabi, Shams al-Din. Siyar A'lam Al-Nubala'. Dar Al- Hadith, ٢٠٠٦.